إسهامات دراسات العلوم السياسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

Contributions of political science studies to environmental protection and sustainable development



مصطفى كمال فودي
جامعة سوسة، تونس، mustaphakamelfoudi@gmail.com
يحي مجيدي
جامعة تونس المنار، تونس، yahia108@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/21   تاريخ القبول: 2020/03/13   تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي لعبه فكر باري بيوزان "Barry Buzan" وأولي ويفر "Ole Weaver" في إدراج قضايا البيئة نظرا لخطورتها ضمن قضايا السياسة العليا وإضفائها صبغة سياسية واستعجاليه، فبدلا من أمننة القضايا السياسية على أساس أنها تهدد الأمن، البيئة أضحت أيضا مهدد كوني للأمن.

إستدللنا في بحثنا بمقاربة مدرسة كوبنهاجن للأمن التي أضافت قطاع الأمن في الدراسات الأمنية نظرا لتفاقم مشاكل البيئة فكانت نتيجة تسييس قضايا البيئة جعلها محور اهتمام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وعقد العديد من المؤتمرات وكذا إبرام معاهدات دولية بغية تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *البيئة؛ التنمية المستدامة؛ الأمننة؛ الأمن البيئي؛ التسييس.*

Abstract:

This study aims to highlight the role played by Barry Buzan and Ole Weaver in the inclusion of environmental issues, due to their gravity, in high policy issues. Rather than the securitization only of the political issues; that they are the environment threats.

The Copenhagen School approach to security studies which added the envirmoental sector in security studies due to the aggravation of environmental problems, the politicization of environmental issues is the focus of attention of G.On and N.G.O, and the convening of several conferences and the conclusion of international treaties in order to achieve sustainable development.

Keywords: *environment; sustainble development; securitization; envirimontal security; politization.*

* المؤلف المرسل: يحي مجيدي، yahia108@gmail.com

مقدمة:

شهد العالم تحولات في جميع المجالات ومختلف المستويات والتي كان لها الأثر الكبير على الأنساق: السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية .... وغيرها، والتي أثرت على البيئة وساهمت في استنزاف الموارد والزيادة في حدة التلوث، وقد شكلت مواضيع البيئة إهتماما كبيرا لدى الباحثين من أجل إيجاد حلولا وتطوير إجراءات فعالة لحماية البيئة ولأن حماية البيئة من مؤشرات التنمية المستدامة أصبح الإهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة من القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي.

أدت تعقيدات مشاكل البيئة إلى زيادة الدراسات التي تعالج قضايا البيئة، فكان لتخصص العلوم السياسية جزءا من الدراسات التي أظهرت الخطر المحدق بالأفراد جراء اهتمام النخب السياسية بقضايا وبتهديدات من غير البيئة كالإرهاب ومشاكل الهجرة غير الشرعية، مهملين بذلك التهديدات البيئية ومدى خطورتها على العالم.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة دراسات العلوم السياسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟.**

سيتم معالجة الإشكالية المطروحة وفق محورين أساسيين هما:

- البيئة والتنمية المستدامة – مقاربة مفاهيمية –
- دور نظرية الأمننة في تسييس قضايا البيئة.

المحور الأول: البيئة والتنمية المستدامة - مقاربة مفاهيمية –

أولا : مفهوم البيئة:

مما لاشك فيه أن تحديد المفاهيم من الأمور الحيوية لأي باحث لكي يحدد الإطار الذي يعمل منه أو يحدد القاعدة التي يرتكز عليها حيث أن المفاهيم ما هي إلا نتاج خبرات عديدة وجهود منظمة من قبل الباحثين ولم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة بل تعددت معانيها و تباينت مفاهيمها حسب تخصص كل باحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، حيث يعرفها كل منهم في ضوء رؤيته وتخصصه. والبيئة مصطلح أو لفظ شائع الاستخدام في الأوساط العلمية في الوقت الراهن، كما يشيع استخدامه عند عامة الناس، وفي ضوء تلك العمومية نجد تعريفات عدة تختلف باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة فالمدرسة بيئة والجامعة بيئة والمصنع بيئة والمجتمع بيئة والعالم كله البيئة ويقصد في اللغة العربية بالبيئة المكان والمنزل المستقر فيه (حسونة، 2012)، والبيئة مشتقة من الفعل -بوأ- وهي المكان أو المحيط أو المنزل المستقر فيه والذي يعيش فيه الكائن الحي، على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، و يرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعا لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا الإصطلاح، حيث تباين الباحثون و المختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد لاصطلاح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعا لذلك التعاريف في هذا الشأن فهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء و هواء و فضاء و تربة وكائنات حية و منشآت شيدها لإشباع حاجياته.

وضع المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده بأنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية و تؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم به. كما تعرف البيئة أيضا على أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر و يؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر و معطيات سواء كانت طبيعية كالصخور و ما تضمه من معادن و مصادر طاقة وتربة و موارد مياه و عناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح و أمطار و نباتات طبيعية و حيوانات بحرية و برية،أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل و مواصلات و مزارع و مصانع و سدود ....الخ (حسونة، 2012)

ثانيا: النظام البيئي: توجد عدة تعاريف للنظام البيئي نورد أهمها فيما يلي:

- **التعريف الأول:** "هو مجموعة من العناصر التي تتكامل و تتفاعل بشكل منتظم لتشكل وحدة كاملة"
- **التعريف الثاني:**" هو مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها و هو يكسب مدخلاته من البيئة ويجري عليها عملية تحويل، ومن ثم تعاد المخرجات إلى البيئة الخارجية، وهذا يعكس الحاجة إلى الاعتماد على المدخلات والمخرجات البيئية "
- **التعريف الثالث :** " أية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية وموارد حية في تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والبحر."

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي: النظام البيئي هو مجموعة من الموارد والكائنات الحية والغير حية متفاعلة فيما بينها، توجد في حالة التوازن في مختلف الظروف البيئية التي ينشا عليها احتفاظ النظام البيئي بوجوده (مشان، 2011،2012).

ومن خلال ما ورد نستنتج أن للنظام البيئي مجموعة من الخصائص.

خصائص النظام البيئي: يتميز النظام البيئي بعدة خصائص وهي:

- احتواه على عناصر حية و غير حية متداخلة في نظام واحد.
- يحكم هذا النظام تناغم و تماسك متقن.
- يتبادل النظام البيئي مدخلاته ومخرجاته مع البيئة المحيطة به.
- أي اختلال كبير في توازن هذا النظام يؤدي به إلى الضعف ثم الاضمحلال.
- مجموعة الأنساق تشكل نظام كبير الحجم يمتد من اصغر وحدة إلى هي نظام الذرة وصولا إلى نظام الكون العظيم.
- يحتل الإنسان مكانة خاصة في النظام البيئي على خلاف الكائنات الأخرى، وذلك لتطوره الفكري والنفسي كما انه المسيطر على النظام البيئي، وحسن تصرفه يحافظ على توازنه (مشان، 2011،2012).

عناصر النظام البيئي: يتكون كل نظام بيئي مما يلي:

1- **كائنات غير حية:** وهي المواد الأساسية العضوية وغير العضوية في البيئة، وكذا العوامل الفيزيائية مثل الحرارة، الرطوبة والضوء.

2- **كائنات حية:** وهي بدورها تنقسم إلى قسمين رئيسين:

أ- كائنات حية ذاتية التغذية: وهي تلك الكائنات التي تستطيع بناء غذائها بنفسها من مواد غير عضوية بسيطة كعمليات البناء الضوئي التي يقوم بها النبات الأخضر، كما تقوم هذه الكائنات باستهلاك كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون خلال عمليات التركيب الضوئي وتطرح الأكسجين في الهواء.

ب- كائنات حية غير ذاتية التغذية: وهي كائنات لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها وتضم الكائنات المستهلكة تعتمد على ما صنعه النباتات وتحوله في أجسامها إلى مواد مختلفة تبني بها أنسجتها وأجسامها.

من خلال ما سبق نستنتج أن النظام البيئي يتكون من مجموع الكائنات الغير الحية، الكائنات الحية والتي بدورها تنقسم إلى كائنات حية ذاتية التغذية وكائنات حية غير ذاتية التغذية.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة:

أدى التطور الحاصل سواء على مستوى الفكر أو الأهداف إلى ظهور مفاهيم جديدة للتنمية فبعد أن كانت التنمية الاقتصادية هي الأساس لمواجهة التخلف جاء مفهوم التنمية المستقلة الذي يدعو إلى اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير القاعدة العلمية و التقنية و تأهيل الموارد البشرية اللازمة و أن يرافق ذلك التغيرات الإدارية التي تحرر البلد من الشعبية و الاستغلال و ما يرتبط بها من جهل و أمراض و فقر لذالك فهي تؤكد تبني القرارات المستقلة و المتعلقة بكيفية استخدام الموارد المحلية و أسلوب التعامل مع العالم الخارجي (محمد، 2013).

خلال مؤتمر قمة الأرض الأول ربودي جانير ظهر مفهوم التنمية المستدامة بالبند الثالث تحديدا ضرورة انجاز الحق في التنمية حيث تتحقق بشكل متساو والحاجات التموبلية والبيئة للجيل الحاضر والمستقبل أما البند الرابع فتضمن عند تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عن البيئة لهذا فهي تدعو لتفعيل وتنشيط عملية التنمية وان تكون ضمن إطار المحافظة على البيئة و مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة.

تتكون التنمية المستدامة من سلسلة مفاهيم أساسية وهي:

- **المفهوم الأساسي الأول:** الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة و الاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
- **المفهوم الأساسي الثاني:** المواطنة والإشراف: المسؤوليات تعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانا أفضل.
- **المفهوم الأساسي الثالث:** احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع و الآثار المترتبة عن الإجراءات المتحدة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- **المفهوم الأساسي الرابع:** التنوع واحترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- **المفهوم الأساسي الخامس:** جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

- **المفهوم الأساسي السادس:** عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة التغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة.
- **المفهوم الأساسي السابع:** التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر (مبارك، 2016).

وهناك من يرى أن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

أ. **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع مع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة. ويشير مفهوم" الاحتياجات" الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاءهم الأولوية الأولى.

ب. **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

ت. **العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكلوجية والنهوض بها. وبالرغم من أن هذه عناصر متشابكة إلا أن" النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة .ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور " .إن وجهة النظر هذه يتقاسمها معظم الباحثين في هذا المجال (محمد، 2013).

المحور الثاني: دور نظرية الأمننة في تسييس قضايا البيئة.

<u>أولا:</u> القطاع البيئي:

رأى باري بيوزان barry buzan في كتابه الشعوب والدول والخوف أن تحقيق الأمن يكون بتوسيعه على قطاعات منها القطاع الاقتصادي لتحقيق التنمية والقطاع البيئي. فعمل على توسيع قطاعات الأمن إلى عدة قطاعات: 1-سياسي 2-اقتصادي 3-اجتماعي 4-بيئي 5-عسكري، مؤكدا أن هذه القطاعات متشابكة وتعمل بصفة مرتبطة لتحقيق الأمن.

يرى "بيوزان" أن قطاعات الأمن هي عبارة عن مناظر لتقريب صورة أو حال النظام الدولي. لقد اعتُبر القطاع العسكري أهم قطاع لأن التهديدات كانت تعني كل ما هو مادي، فالدول بقاؤها مشروط بما تملكه من ترسانة عسكرية.

- الأمن السياسي: يتعلق بعدد قوة المؤسسات ومدى تماسكها انطلاقا من مدى شرعية النظام السياسي.
- الأمن الاقتصادي: يتعلق بمدى قدرة الدول على تأمين معيشة الأفراد وأيضا فتح الأسواق وتحقيق الرفاه.

يرى "بيوزان" أن الشركات الضخمة يمكن أن تشكل تهديدات وتضر بسلامة الاقتصاد الوطني.

- الأمن المجتمعي: يعتبر أهم قطاع لأن أحد مصادر التهديد هو الهوية في حالة وجود خطر هوياتي تصبح الدول مهددة، فالأفراد يتكتلون في حالة وجود ما يهدد معتقداتهم وأفكارهم أو ما يميز الجماعة عن الجماعة الأخرى.

- الأمن البيئي: يعتبر التهديد البيئي تهديدا عالميا فانبعاث الغاز وذوبان الجليد في الأنتركتيك يضر بسلامة وبأمن كل الدول، كذلك الجفاف والتصحر...إلخ (قوجيلي، 2014).

وعليه، فهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الوارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

فالأمن البيئي أضحى بالغ الأهمية لأن المهددات في ازدياد وهو ما وجب إعادة تشكيل رؤى وقرارات جديدة لمجابهة هذا التحدي (المصري، 2014).

ثانيا: أمننة مشكلات البيئة:

- **الأمننة ونزع الأمننة: الأجندة الجديدة للدراسات الأمنية:**

ظهرت نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) securitizaion لأول مرة في أعمال – أولي وايفر – وأصبحت برنامج النظرية بحيث قيادي في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاغن تستند النظرية على فكرة أن الأمن أولا ممارسة تذاتانية أي أن تعريف التهديد لا يقتصر –فقط – على الجوانب المادية الملموسة مثل: السلاح وسلوك الاعتداء وغيرها وإنما التهديد علاقة اجتماعية في الأساس لا يظهر إلا بظهور –علاقة العداء – ثانيا ممارسة خطابية أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا لطريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور و هكذا يصبح الأمن نتاج الخطابات المتداولة و المهيمنة في المجتمع التي تقرر ما يعتبر تهديدا وما يعتبر أمنا يكتب –وايفر- .

"ما هو الأمن ؟بمساعدة نظرية اللغة يمكن ان نعتبر الأمن كفعل خطابي .حسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس , الكلام في ذاته هو الفعل ". (قوجيلي، 2014)

إن الأمن –حسب هذا التعريف – لا يعني- فقط -غياب التهديد الفعلي (المادي أو الملموس)، و لكن -أيضا- أن تكون الخطابات السائدة في المجتمع خالية من عمليات "الأمننة ". تعني الأمننة بكل بساطة إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية . بالتحديد, هي تعريف بعض الفواعل والقضايا كتهديدات أمنية بالرغم من أنها لم تكن كذلك قبل التكلم عنها بطريقة أمنية.

لنأخذ مثالا إرشاديا لعملية الأمننة حالة الجالية المسلمة في الولايات المتحدة. فبعد أن كان يعتبر أعضاء هذه الجالية قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر مواطنين أمريكيين متساوين في الحقوق و الواجبات، أصبح ينظر إليهم بعد ذلك التاريخ كتهديد محتمل للأمن القومي الأمريكي، وجرى ربطهم بالإرهاب. وبالرغم من أن المسلمين ليسوا تهديدا للأمن القومي الأمريكي من الناحية الفعلية، إلا أن انتشار الخطابات داخل المجتمع الأمريكي، التي تتحدث عن صراع الحضارات والحروب الصليبية، وتتكلم عن المسلمين بوصفهم جماعات دينية متطرفة ورجعية وناقمة على أمريكا، جعلتهم يعتبرون كتهديدات أمنية.

أمننة المسلمين والمهاجرين، رأى بوزان أنه يمكن أن تمدد إلى العديد من الفواعل والقضايا، مثل: قضايا البيئة على أن المشاكل البيئية تهدد الأمن وجعلها من القضايا الطارئة من خلال التكلم عنها من قبل النخب الحاكمة.

بهذا يمتلك صاحب السيادة الحق في تعليق الإجراءات الديمقراطية وفرض حالة الاستثناء مادام يرى أن هناك تهديدا فعليا أو محتملا من خلال مثلا انبعاث الغازات، وبهذه الطريقة تصبح الأمننة عملية "دعوة و استجابة": يقوم صاحب السيادة بتعريف مشكلة بيئية معينة كقضية أمنية، وعندئذ يجب أن يستجيب الجمهور بالموافقة عليها لإضفاء الشرعية على التدابير الاستثنائية أو الطارئة. إذا لم يتحقق هذا المستوى من القبول، قد يكون مصير الأمننة الفشل (ياسين، 2016).

ولأجل رفع مشكلات البيئة إلى السياسة القصوى أو ما يعرف بحالة الطوارئ أن يتماشى مع عملية الأمننة، ظهرت ثلاثة اتجاهات، وهي كالأتي:

- **_الإتجاه الأول:** يتضح من كثرة الكتابات والبحوث والدراسات والمقالات التي استهدفت إثارة الوعي بالبيئة ومواردها، والحفاظ عليها، وما تتعرض له من سوء استغلال الإنسان لها، والآثار المدمرة لذلك الخلل، والسعي إلى المحافظة على التوازن الإيكولوجي والحفاظ على الجنس البشري.
- **_الإتجاه الثاني**: وهو يتجلى في اهتمام المحافل الدولية والمنظمات والهيئات العالمية والمحلية بعقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع البيئة وقضاياها ومشكلاتها، ومدى تأثير ذلك على الإنسان والحضارة العالمية من الناحية الأخرى، وتجمع هذه المؤتمرات الشعوب الصناعية والنامية معا لتوصيف حقوق الأسرة العالمية في بيئة صحية، وفي غذاء كاف، وفي سكن جيد، وفي مياه نقية، وعلى هذا نلاحظ أن عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين يتميز بتراجع العلماء عن الاهتمامات الإجتماعية والتركيز عن المشاكل العاجلة والمعّقدة التي تتعلق ببقاء الإنسان وبالتالي الإنتقال من مشكلات البيئة كإرتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية والخطر الذي يهدد طبقة الأوزون المحيطة بالأرض والصحاري التي تلتهم الأراضي الزراعية.
- **_الإتجاه الثالث:** ويتجسد في الإهتمام الذي تبديه الدول الصناعية بإنشاء وزارات وإدارات وهيئات حكومية ترعى شؤون البيئة، فتضع الخطط للسيطرة عليها وترشيد استغلالها لتدعيم التوازن الإيكولوجي وعن طريق الإعلام.

لا شك أن وسائل الإعلام(إذاعة، تلفيزيون، صحاف) لها دور فعال وهام في تنمية وعي المواطنين للمحافظة على البيئة، وهذه الدور ليس جديدا بل كان موجودا من قبل، إلا أن التطور الذي طرأ على المجتمع الدولي في العصر الحديث خاصة مع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة.

ويقصد بالإعلام البيئي" توظيف وسائل الإعلام من قبل أشخاص مؤهلين بيئيا وإعلاميا للتوعية بقضايا البيئة وخلق رأي عام متفاعل إيجابيا مع تلك القضايا "فالإعلام البيئي أحد المقومات الرئيسية في الحفاظ على البيئة من خلال إيجاد الوعي البيئي و إكتساب المعرفة ونقلها لتأهيل الجمهور نفسه ليكون أداة في نشر قيم المحافظة على البيئة والتخلي عن السلوكيات الضارة بها. وتتعدد وسائل الإعلام البيئي ما بين مطبوعة كالصحف(الجرائد والمجلات) والكتب والتقارير والكتيبات والنشرات والأدلة المطبوعة والملصقات ووسائل مسموعة كالراديو وأخرى مرئية كالتلفزيون والفيديو والسينما والإنترنت، هذا بالإضافة إلى الأحداث الخاصة كالمناسبات البيئية من خلال المعارض المسابقات والمؤتمرات والندوات.

ويهدف الإعلام البيئي إلى تعزيز الاتجاهات البيئية الإيجابية، والتي تدفع المستهدفين إلى المشاركة بفاعلية في حل المشكلات البيئية علاوة على تغيير السلوكيات الضارة بالبيئة عبر تسليط الضوء على جوانب ومظاهر الإضرار بالبيئة وإبداء كل الإجراءات والقرارات التي تؤثر سلبا على البيئة. كذلك من مهام الإعلام البيئي التنوير عن طريق تقديم المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات والتحفيز على التغيير إلى الأفضل وخلق الطموحات المشروعة والممكنة دون مبالغة، من خلال الدعوة للمشاركة بتغيير السلوك وتعزيز المشاركة الشعبية، بعرض الخطط المتعلقة والسياسة البيئية على الجماهير عن طريق وسائل الإعلام بأسلوب مبسط وبلغة يفهمها عامة الناس ودعوتهم للمساهمة في تنفيذها، عن طريق تحفيزهم وتنمية إحساسهم بالمسؤولية المشتركة، بين الجمهور والجهات التنفيذية. وتستطيع الصحافة عن طريق" صفحة البيئة "التي تخصصها بعض الجرائد اليومية أن توضح العديد من القضايا البيئية وكيفية التخفيف من حدتها وخطة الدولة للتغلب عليها ودور الفرد في ذلك (مشان، 2011،2012).

كما يستطيع التلفاز أن يعرض من خلال برامجه المختلفة وقنواته المتعددة العديد من القضايا البيئية المختلفة، ومدى إسهام الجماهير في حلها وآثارها البيئية الحالية، ومدى احتمال تطورها في المستقبل، إذا ما تم تركها بدون اتخاذ إجراءات فعلية تجاه إيجاد حلول لها. وتستطيع البرامج الإذاعية المختلفة أن تناقش الجماهير وتستطلع آرائها تجاه العديد من القضايا البيئية، ومدى إسهام الجهاز التنفيذي والقطاع المدني والقطاع الخاص في إيجاد حلول لها، كذلك نقل التجارب البيئية الناجعة وأسباب نجاحها، حيث يشكل هذا حافزا إيجابيا للجماهير المشاركة في تنفيذ الأنشطة البيئية على المستويات المحلية والوطنية.

كما يمكن من خلال الاحتفال بالأيام البيئية مثل يوم المياه العالمي، يوم البيئة العالمي يوم الشجرة... وما يصاحبها من مؤتمرات اقتراح سلوك بيئي لحل المشكلات، ورفع وعي وإدراك المواطنين بقضايا البيئة.

خاتمة:

أدى ازدياد عدد المدركين لأبعاد المشاكل البيئية على مدى العالم انطلاقا من خروج الرسالة الإعلامية البيئية من نطاق النخبة العلمية المعنية بهذه المسائل إلى نطاق النخبة السياسية (الأمننة) إلى ظهور الأفكار والبرامج الخاصة بعلاج مشاكل البيئة في جدول أعمال الحكومات المختلفة وبدء تكوين رأي عام وطني ودولي مؤيد ومساند لعلاج هذه المشكلات.

إن ما يعلل إسهامات العلوم السياسية في جعل قضايا البيئة قضايا كونية، تهم الإنسان في كل بقاع الأرض من أجل الحفاظ على بقاء كوكب الأرض عن طريق الاهتمام بالثقافة البيئية بدء من المستوى التعليمي الأساسي ووصولا إلى المستوى الجامعي، حيث بدأت تظهر تخصصات أكاديمية في مجال ثقافة البيئة في العديد من جامعات العالم. وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أن بعض الدراسات التطبيقية التي أُجريت في مجال تأثير الإعلام بالنسبة للقضايا البيئية أضحت أن الثقل الإعلامي في هذا المجال لازال يتركز في الصحافة الأمر الذي يعني أن رسالة الإعلام البيئية تصل إلى المتلقين الذين يجيدون على الأقل القراءة والكتابة، بعبارة أخرى لازالت رسالة الإعلام البيئية موجهة إلى نوعية معينة من المتلقين ولا تصل إلى قطاعات كبيرة من المجتمع خاصة بعدما أثبتت الأبحاث القلة النسبية للمواد الإعلامية البيئية المقدمة من خلال الإذاعة والتلفزيون وهما أكثر وسائل الإعلام انتشارا مقارنة بالصحافة.

أثبت إدراج البيئة من قضايا السياسة العليا هو المفصل في تحقيق تنمية مستدامة ، فخلاصة القول أن تحقيق هذه الأخيرة ينطلق من أجندات الحكومات عبر الإعلام إلى غاية الوصول إلى تنشئة الفرد على حماية البيئة انطلاقا من التعايش الايجابي مع المحيط.

قائمة المراجع:

1. خالد المصري. (2014). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية* (2).
2. سعيدي ياسين. (2016). التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي. *مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية* ، 28. جامعة وهران.
3. سيد أحمد قوجيلي. (2014). الدراسات الأمنية النقدية.
4. عباس علي محمد. (2013). الأمن والتنمية.
5. عبد الغني حسونة. (2012). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. *أطروحة دكتوراه في الحقوق* ، 17. الجزائر: جامعة بسكرة.
6. عبد الكريم مشان. (2011،2012). دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، 24. الجزائر: جامعة سطيف.
7. فاطمة مبارك. (يناير, 2016). التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها. *مجلة المدن الإلكترونية* (13).